تحليل الصدمات:

كيف يمكن التعامل مع التقديرات الحالية لأحداث الشرق الأوسط؟

فيما بدا وكأنه "كابوس أكاديمي"، لم تتوقف الأسئلة خلال الأشهر الأخيرة من عام 2017، في ظل تطورات متلاحقة تتسم بالحدة جرت على ساحة الإقليم، وقرارات كبيرة تم اتخاذها من جانب دول رئيسية فيه، فقد كانت هناك تحولات تتم خارج ما اعتبر لفترة طويلة "سوابق إقليمية" أو تقاليد داخلية، بطريقة مفاجئة تماماً، وسرعة غير معتادة. ولأنه لم تكن هناك معلومات محددة، اتجهت تحليلات كثيرة، من خارج المنطقة العربية تحديداً، إلى الحديث عن فوضى قادمة، وإقليم يندفع نحو المجهول، قبل أن تهدأ الرؤوس قليلاً، في انتظار "ردود الأفعال"، التي ستحدد مسار الأحداث.

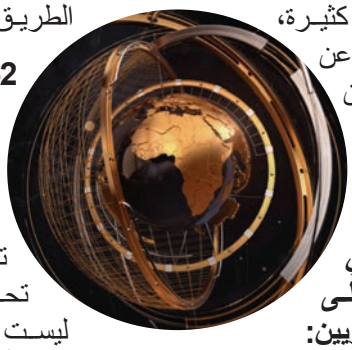

ووفقاً لما تم الاعتياد عليه في الأعوام القليلة الماضية، تبدأ التحليلات المكتوبة في الظهور عقب وقوع الأحداث بثلاث ساعات على الأكثر، وكان من الممكن التمييز، بين مستويين:

الأول، اندفاع سريع في اتجاه واحد للتحليلات "الخارجية"، عبر فكرة رئيسية يتم التأكيد عليها، من جانب الأطراف الإقليمية المتغلغلة في المنطقة، و"مجلس أوصياء" المحللين الدوليين المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط، تقرر أن الإقليم يسير في الوقت الحالي – بسبب القيادات العربية – وفقاً لقرارات غير محسوبة وتقديرات خاطئة وسياسات غير فعّالة، وأنه سوف يخرج عن نطاق السيطرة، وسينزلق إلى مستوى أكثر حدة من عدم الاستقرار، ويعني ذلك وقوع حالات عدم استقرار داخلية في مناطق جديدة، أو انفجار حرب إقليمية واسعة النطاق، مع تفاقم الاضطرابات الحالية.

الثاني، شلل مؤقت في تحليلات المنطقة العربية، التي لم تعتد أطرافها الكتابة بطريقة معقدة في شؤون الإقليم، لاعتبارات المواءمة العامة وحساسية الأوضاع القائمة، وحالة تشكك في أنه ربما ما يقال "دولياً" صحيح، و"عدم ثقة" في أنه ربما تكون دولنا تتصرف بالفعل بطريقة تطرح تساؤلات، مع غياب تلك "المرجعية" التي تتعلق بوجهة نظر عربية، تستند إلى قناعة بأن المنطقة تواجه مشكلة بقاء، وأن كل السياسات التي تبدو حادة أو غير تقليدية، لها ما يبررها، أو لا مفر من اتباعها، وبالتالي قد تكون ضرورية ومحسوبة، ويمكن أن تكون فعَّالة. وهي ليست مشكلة الأكاديميين، وإنما الجميع.

عوامل رئيسية

على أي حال، فإنه من الناحية "الفنية"، كانت المشكلات التي تعترض إمكانية الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها التطورات الإقليمية، والتي تعامل معها كل جانب بطريقته الخاصة، تتعلق بما يلي:

1- عدم وجود معلومات محددة، ففي كثير من التطورات التي جرت، وطرحت بشأنها أسئلة وتحليلات وفتاوى، ونشبت حولها حروب جيل رابع، كان من الممكن حصر الاحتمالات المتعلقة بها، أو حتى فهمها ببساطة، إذا توافرت المعلومات التي ترتبط بالقرارات التي قادت لها. وبالطبع فإن المعلومات لا تمثل "نظرية كل شيء"، فهناك عوامل هيكلية وظرفية تسبقها أو تحيط بها أو تقود لها (كما يفضل الأكاديميون أن يتصوروا الأمور)، لكنها تفتح الطريق لفهم الأسباب المباشرة على الأقل، أو تغلق الطريق أمام التفسيرات شديدة الشطط لما يجرى.

2- عدم وجود سوابق قريبة، فالأكاديميا مثل السياسة، تعود بشكل سريع، حتى لو لم يتم التصريح بذلك، إلى الحالات السابقة، في الدولة نفسها غالباً أو الحالة نفسها في دول أخرى، وتتمثل مشكلة كثير مما جرى في أننا – وفق تعبير إنجليزي – نشهد "عالماً جديداً جريئاً"، تحدث فيه أمور لأول مرة، لا نصدقها أحياناً، فهي ليست فقط عكس ما نتصور أنه يمكن أو يفترض أن يحدث تبعاً لما تعلمناه عن تلك الحالات، لكن لا توجد لها مرجعيات يمكن القياس عليها، وبالتالي يكون التوجه هو "الارتجال"، قبل أن يتم فهم أن هناك قواعد مختلفة للعبة، يمكن اكتشافها وتحليلها، والاقتناع بأنها منطقية.

3- تعقيدات العمل وفق نظرية الاحتمالات، فعندما لا توجد معلومات مرجحة أو سوابق موجهة، يتم اللجوء عادة إلى نظرية الاحتمالات التي تبدو حلاً علمياً معقولاً، لكنها تخفي تعقيدات كبيرة أيضاً، فهي تكون أحياناً متعددة بأكثر مما يحتمل، وعادة ما يجري تحديد الاحتمالات الممكنة وليس المتصورة، ومع ذلك يظل التداخل قائماً. المشكلة أنه يوجد ميراث عريض لتلك المسألة يجعل منها في النهاية مسألة تعليمية ترتبط بتنظيم التفكير أكثر من اكتشاف الواقع، الذي ستتعلق العوامل المرجحة بشأنه بالمعلومات مرة أخرى، فهي غالباً تمنع الشطط، لكنها لا تقدم حلاً، إلى أن تتضح الأمور.

4- عمليات التسييس المتعمدة واسعة النطاق، فقد أصبح سهلاً تحديد اتجاهات التسييس التي تتم لما يجري، بفعل التصنيفات المستقرة حالياً لتوجهات الأشخاص أو تبعية المواقع أو تمويل القنوات أو جهات النشر. لكن لاتزال هناك مشكلة تتعلق بالرأي العام أو حتى شخصيات "متعلمة"، فقنوات الإخوان، ومواقع قطر، وبعض صحفيي لندن، وشخصيات بواشنطن، تقوم بعملية سريعة جداً لمحاولة توجيه التفكير، وتشويه الوقائع، استناداً إلى تفاعل سريع وعناوين جذابة وترويج ضخم، وأسلوب يعتمد على التشكيك، وتتاح لهم فرص حقيقية للقيام بذلك، بفعل عدم وجود "تحليلات موازية".

5- التدخل السريع لكتاب الأعمدة المعروفين، فقد أصبح كتاب أعمدة في صحف عالمية، "جماعة مصلحة" شديدة التأثير في عملية التشكيل السريعة (Framing) لتوجهات التفكير في المنطقة، فهم متخصصون في شؤون الإقليم ولا يفترض

أن يفاجؤوا، أو يشعر أحد بأنهم "لم يقولوا" أو "لم يعلموا"، أو أحياناً لم يستشاروا، وبالتالي تنطلق تحليلاتهم التي تترجم وتنقل ويتم الإعجاب بها أو التحسس منها على الفور، لتشكل الانطباعات العامة والأولى حول ما يدور، وتصعب مقاومتها، حتى إذا كانت تستند إلى ميول تقليدية أو توجهات منظمة أو انعدام معلومات، وهناك نماذج لحالات تحولت توجهاتها تماماً، لاعتبارات جادة أو غير جادة، حول تطورات كانت تقلقها على مستقبل الشرق الأوسط.

6- مشكلة انتشار المواد الكاذبة، وهي مسألة صادمة، فعلى الرغم من وجود أساليب تتيح اكتشاف مدى مصداقية الأخبار، فإن تلك النوعية من المواد قد اخترقت المجال العام والدوائر المتخصصة، وأصبح من الصعب تمييزها، في المرحلة الأولى لإطلاقها، إلا لفئة تمتلك تدريباً وحساً خاصين، والسبب أنها تحولت من مجرد "بوستات" يعدها أفراد إلى عمليات تقوم بها أجهزة دول، كما يثار بشأن ما تقوم به الجهات الروسية، وأصبحت شديدة التعقيد، وفي الأحوال كلها تؤدي إلى تأثيرات لا تنتهي، حتى بعد أن يتم اكتشاف أنها زائفة، وقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تفاقم هذا الوضع.

7- تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي، فقد تحولت هذه المواقع إلى إعلام بديل شديد الجاذبية وسريع الانتشار، ولم تعد ساحته قاصرة على ملايين من الأفراد، يتناقلون مواد يعتقدون أنها صحيحة، وإنما جهات تلقي بمواد مكثفة تم إنتاجها بشكل احترافي، للتأثير على توجهات الرأي العام الإلكتروني، والصور السائدة لأفراد وجماعات، مع إطلاق كل أنواع الشائعات، التي تمثل نبوءات محققة لذاتها، أو مانعة لتحققها، وهي أيضاً تنتج تأثيرات يصعب تداركها، لدرجة أنها تحولت إلى مشكلة كبرى للشركات التي تدير تلك المواقع، والأطراف التي تتأثر بها.

جوانب عملية

وبالطبع يمكن الاستمرار في رصد معوقات تحليل أحداث المنطقة، لمدى إضافي، لكن تظل المشكلة الأساسية، هي أن قوة التيارات المضادة أو الخارجية، التي تحدد اتجاهات التفكير، تأتي في الأساس من "عدم قوة" التيار الرئيسي في المنطقة العربية، والذي لم يتمكن حتى الآن، من تطوير قدراته بالتعاون مع مؤسسات صنع القرار، أو ترسيخ قناعاته بالمعلومات، في اتجاهين:

• **إن الدول تواجه مشكلات مزمنة حادة في الداخل**، تحاول التعامل معها، سواء كان الأمر يتعلق بإرهاب أو مصالح أو موارد أو تنمية أو تحديث، بالقدرات المتاحة لها، وإن لديها القدرة على تحقيق ما قررت القيام به، على الرغم من وجود عوامل مضادة، شديدة التأثير، لم تتمكن حتى دول كبرى من مواجهتها، بالطريقة التي يفترض أن تقوم الدول العربية بها.

• **أن المنطقة تواجه كارثة**، تجري محاولات أخيرة لاحتواء تداعياتها، فقد تمددت أطراف إقليمية ودولية داخل المنطقة، وسيطرت على بعض دولها، وأصبحت تتحكم في مفاتيح الحل والحرب فيها، وتهدد حالياً دولها الرئيسية المتبقية، وما يتم هو دفاع نشط، لمنع امتداد التهديدات والمخاطر إلى "الأراضي الرئيسية" أو المصالح الحيوية، وصولاً إلى استعادة توازنات أو شرعيات، بالتجربة والخطأ أحياناً.

عودة إلى التحليلات ومشكلاتها، فإنه في ظل ما بدا من سيطرة "التحليلات الشمالية"، أو الشمالية الغربية، على شؤون المنطقة العربية، فإن الأمور أصبحت واضحة، فهناك خيار تدعيم مراكز التفكير العربية والتوصل معها إلى "تسوية" تتيح لها نشر ما هي قادرة بكفاءة، على القيام به، أو/ والتفاعل مع مواقع التفكير الغربية، من خلال الوسائل المعتادة، المتعلقة بتقديم المعلومات والاستشارات المتخصصة والعلاقات العامة والـ (Lobbying) السياسي، **أو هناك حل عملي آخر.**

إن الإقليم قد تحول إلى غابة حقيقية، وبالتالي فإن المسألة حالياً لا تتعلق بالصواب أو الخطأ، أو حسن التقدير أو سوء التقدير، أو رضا وعدم رضا الآخرين، وإنما ببعض القواعد "الغاشمة" التي تتعلق بـ "إدارة التوحش" المضاد، فالسيف أصدق إنباءً من الكتب، وفق تراثنا العربي، منها ما يلي:

1- إن نجاح السياسات يمكن أن يؤدي إلى تحوّل التحليلات، فإذا كان الافتراض الذي تبنى عليه الانتقادات هو أن السياسات التي تتبع غير محسوبة، وأنها ستؤدي إلى مشاكل في الدولة المعنية والمنطقة المحيطة، فإن التمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل قدر من المتاعب، سيؤدي لإعادة النظر في التوجهات الأولى، والبحث عن المؤشرات المفقودة، التي كان يمكن الحكم على أساسها من البداية، بأن "الأمور ستسير"، مع إعادة تفسير التاريخ مرة أخرى، فالسياسة بنتائجها.

2- إن فرض الأمر الواقع يمكن أن يكون مجدياً، إذا تم التمكن منه بثمن مقبول، وهو الدرس الأول الذي طبقته كل القوى الإقليمية كإيران وتركيا وإسرائيل وإثيوبيا، والتي قامت بأعمال شديدة الشطط، لقلب معادلات كبرى داخل الدول وعبر الإقليم، وإنشاء كيانات ودعم وكلاء، ولم يكن ذلك مقبولاً، وأحياناً مداناً من جانب الدول والمحللين، قبل أن يضطروا إلى التعامل مع الأمر الواقع، لدرجة أن سياسات عربية تنتقد لأنها تحاول إيقاف السيارات المندفعة، لأنها – كما يقال – ستتسبب في حوادث.

3- إن استخدام " القوة الفتاكة" (lethal Force) أو (Deadly Force)، قد يكون مطلوباً أحياناً، أو لا مفر منه، بعيداً عن الحسابات التقليدية، التي تقرر أنها يجب أن تكون وسيلة أخيرة أو بعد استنفاد الوسائل الأخرى، وذلك في مواجهة الأطراف التي يبدو بوضوح أنها تستخدم "القوة الغاشمة" من دون حسابات، أو لا تبدي احتراماً لتلك الوسائل. ويبقى المحدد الوحيد تقريباً، هو استخدامها في مواجهة تهديدات أمنية تمس مصالح حيوية، من جانب أطراف لا ترتدع، فالأسلحة وجدت لكي تستخدم.

في النهاية، فإنه يجب - بالطبع - أن يتم الاهتمام بما يطرح خارجياً حول "تطورات المنطقة"، وأن تكون هناك إدارة ما لكل ذلك، لكن "نتائج السياسات" هي التي ستحدد اتجاه التحليلات، ولن يعلو وقتها صوت فوق صوت "الأمر الواقع" على أرض الإقليم، ولنتذكر ابن خلدون.

د. محمد عبدالسلام
مدير المركز
أبوظبي، 15 أكتوبر 2017